14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
الثلاثاء 15 ديسمبر 2009 م - العدد (14669) السنة الحادية و الأربعون

استمع إلى رسالة الحكومة المتعلقة بإضافة مادة جديدة إلى مشروع تعديل قانون الجرائم والعقوبات

البرلمان يستكمل الاستماع لبيان الجهاز المركزي للرقابة حول الحسابات الختامية لموازنة الدولة

صنعاء / سبأ:

استكمل مجلس النواب في جلسته التي عقدها أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي الاستماع إلى بيان الرقابة السنوي عن الحسابات الختامية لنتائج تنفيذ الموازنة العامة للدولة بشقيها المركزي والمحلي، وموازنات الوحدات الاقتصادية للقطاعين العام والمختلط، والموازنات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة للعام المالي 2008م المقدم من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الذي عرضه على المجلس رئيس الجهاز الدكتور عبدالله عبدالله السنفي.

مجلس النواب خلال استماعه لرسالة الحكومة

بيان الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة يؤكد:

اختلالات موازنة الدولة تعود إلى الإخفاق في تنمية الموارد غير النفطية

ضرورة وضع برامج عمل استثنائية تتضمن آليات لترشيد الإنفاق

مشكلة البطالة في مقدمة أولويات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية

وأشار السنفي إلى تفاصيل البيان الرقابي وسلط الضوء على القضايا المرتبطة بنتائج تنفيذ الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2008م .. لافتاً إلى أن الثابت هو أن الموارد النفطية بالإضافة إلى كونها المورد الأساسي لتوفير العملات الأجنبية فإنها تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل استخدامات الموازنة العامة للدولة، الأمر الذي يجعل الإنفاق العام مرهونا بحصيلة الموارد النفطية ويجعل الاقتصاد الوطني أكثر استجابة وتعرضاً لأي تغيرات سلبية ترتبط بتراجع كميات الإنتاج أو تذبذب الأسعار العالمية للنفط وهو وضع نعايشه ، وهو ما ينعكس سلباً على استدامة المالية العامة وعلى أهداف السياسات المالية، كما أنه يصبح في الوقت ذاته من أهم الاختلالات الرئيسية التي تعاني منها الموازنة العامة للدولة .

وأفاد رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بأن هذه الاختلالات تعود في جانب منها إلى الإخفاق في تنمية الموارد غير النفطية وبشكل خاص الموارد الضريبية، ومرد ذلك جملة الاختلالات المزمنة التي تعاني منها المصالح الإيرادية في مختلف الجوانب القانونية والتنظيمية والإدارية والمهنية على الرغم من الجهود المبذولة في اتجاه تحسين أدائها وهو جهد يجب الاستمرار فيه وتدعيمه.

ونوه السنفي بأن التوسع الحاد والمستمر في الإنفاق الجاري يهدد بشكل جدي استدامة المالية العامة في الأمد المنظور الأمر الذي يستوجب معه وضع برامج عمل استثنائية تتضمن آليات واضحة تستهدف ترشيد الإنفاق من دون أن يعني ذلك خفضه بقدر ما يستهدف رفع كفاءة الاستخدام وزيادة العائد من الإنفاق ، وأن يصاحب ذلك تنمية الموارد غير النفطية من دون أن يعني ذلك رفع المعدلات الضريبية بل رفع كفاءة التحصيل وإعادة النظر في حجم وطبيعة الإعفاءات الجمركية الممنوحة للشركات ووضع آليات متكاملة تضمن زيادة حصيلة الزكاة وتفعيل دورها في تنمية الموارد الذاتية والتخفيف من الفقر وإعادة النظر في الرسوم السيادية الأخرى من خلال تطوير التشريعات خاصة في مجالات الاتصالات .

وأوضح رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة أن قضية التشغيل ومعالجة مشكلة البطالة هي في مقدمة أولويات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظراً لتداعياتها السلبية وارتباطها الوثيق بجهود مكافحة الفقر وتحسين مستويات المعيشة وهو الأمر الذي لن يتأتى إلا من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يظل هدفاً استراتيجياً يجب العمل على تحقيقه وتوفير الظروف الملائمة لبلوغه.

وقال :" إن تلك التحديات وغيرها تستدعي أولوية في التعامل من خلال آليات غير تقليدية قادرة ليس فقط على التعامل مع تلك التحديات واستيعاب تأثيراتها بل أيضاً اغتنام فرص النجاح المتاحة وتعظيمها وتستهدف تعبئة موارد المجتمع ورفع كفاءة تخصيصها بما يلبي الأولويات المستهدفة ".

وفيما يتعلق بالتنمية البشرية تناول محورين فقط في هذا الجانب هما قطاع التعليم وقطاع الصحة .. لافتاً إلى مؤشرات التحسن في هذين المحورين .

وتطرق الدكتور السنفي إلى أهم مؤشرات التنفيذ التي خلص إليها الجهاز في مجمل مراجعته وتحليله للحسابات الختامية التي شملت إجمالي الموارد الفعلية للموازنة العامة للدولة، وكذا الاستخدامات العامة .

وأكد بيان الرقابة أهمية ترشيد الإنفاق الجاري على مستوى وحدات الجهاز الإداري سواء من خلال الاعتمادات المرصودة أو من خلال التنفيذ الفعلي .

كما أكد أن الاعتمادات الإضافية السنوية ينبغي أن تقتصر على الحالات الضرورية أو الطارئة .

ووفقاً للإجراءات المحددة في لائحة المجلس الداخلية عقب عدد من أعضاء المجلس على ما جاء في بيان الرقابة، مشيدين بدور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بتحقيق المهام المنوطة به.. داعين إلى أهمية تعزيز تلك الجهود وتطويرها إلى الأحسن بما يحقق الأهداف التي أنشئ الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة من أجلها .

وأقر المجلس إحالة بيان الرقابة إلى اللجنة المختصة لدراسته خلال الفترة الزمنية المحددة في لائحة المجلس الداخلية وتقديم تقرير بنتائج ذلك إلى المجلس .

واستمع المجلس في هذه الجلسة إلى رسالة الحكومة بشأن طلب عرض مشروع قانون بإضافة مادة جديدة إلى مشروع قانون تعديل قانون الجرائم والعقوبات .

وفي هذه الجلسة أدى عمر صالح صالح هندي دغسان -عضو المجلس اليمين الدستورية .

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه، وسيواصل أعماله صباح اليوم الثلاثاء بمشيئة الله تعالى .

حضر الجلسة وزير شؤون مجلسي النواب والشورى أحمد محمد الكحلاني ووكلاء الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة منصور علي أحمد البطاني ومحمد درهم زيد ومحمد حامد دغيش وأمين الشراعي ويحيى زهرة وعدد من مدراء العموم في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

في اجتماع اللجنة الفنية للمكتب التنفيذي للأولويات برئاسة العليمي

مناقشة الإجراءات التنفيذية للأولوية الخامسة المتعلقة بحل مشاكل الأراضي

التأكيد على ضرورة تعزيز دور الأجهزة الأمنية في ضبط المعتدين على الأملاك العامة والخاصة

صنعاء / سبأ:

كرس اجتماع مشترك عقد أمس للجنة الفنية للمكتب التنفيذي الوزاري للأولويات وقيادات وزارات العدل والداخلية والإدارة المحلية والإعلام لمناقشة الإجراءات التنفيذية للأولوية الخامسة المتعلقة بإيجاد حلول عاجلة لمشاكل الأراضي وضمان حقوق الملكية العامة والخاصة.

اجتماع اللجنة الفنية للمكتب التنفيذي للأولويات

واستعرض الاجتماع برئاسة نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية الدكتور رشاد العليمي الإجراءات التنفيذية الخاصة بهذه الأولوية من خلال مسار سريع لفض المنازعات الخاصة بالأراضي، والبدء بإنهاء النزاعات في مجموعة مختارة من المواقع في الجمهورية ثم توسيع نطاق العمل.

وفي الاجتماع الذي ضم وزير الإعلام حسن اللوزي ووزير العدل الدكتور غازي ووزير الداخلية اللواء الركن مطهر رشاد المصري وأمين عام مجلس الوزراء رئيس اللجنة الفنية للمكتب التنفيذي الوزاري للأولويات عبد الحافظ ناجي السمة .. اعتبر نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية معالجة قضايا الأراضي مرتكزاً أساسياً فيما يتعلق بهيبة الدولة وسيادة النظام والقانون وجذب الاستثمارات لتحقيق التنمية الشاملة.. مشددا على ضرورة التعجيل بإصدار الأحكام في قضايا الأراضي وتنفيذها والحد من التطويل في إجراءات التقاضي.. لافتا إلى أهمية إيجاد آلية عملية لحل مشاكل الأراضي المتنازع عليها وتحديد الأراضي الخاصة بالاستثمار.

وشدد المجتمعون على أهمية التشخيص الموضوعي والواضح لمشاكل الأراضي ليتسنى في ضوء ذلك وضع المعالجات والحلول العملية لكافة هذه المشاكل بما يضمن إعطاء الحقوق لأصحابها سواء من المستثمرين أو المواطنين .. مؤكدين ضرورة تفعيل الإجراءات واتخاذ العقوبات الرادعة بحق المعتدين على الأراضي بما يكفل الحد من ظاهرة ادعاءات الملكية والبسط على الأراضي العامة والخاصة والأوقاف.

وأكد الاجتماع أهمية التسريع بإصدار قانون السجل العقاري المعروض حاليا على مجلس النواب بما يضمن معالجة الكثير من الإشكاليات الحالية في قضايا الأراضي، وصولا لتطبيق نظام السجل العيني كحل عملي لمشكلة الأراضي .. لافتين إلى ضرورة تعزيز دور أجهزة الضبط الأمني في ضبط المعتدين على الأملاك العامة والخاصة وإعطاء قضايا الأراضي أولوية في ذلك.

وركزت مداخلات المشاركين في الاجتماع على ضرورة تعزيز سيادة القانون في موضوع الأراضي خاصة أن أكثر من ثلث القضايا المنظورة أمام المحاكم هي في الأساس نزاعات على الأراضي، التي تصل بعضها إلى قضايا جنائية.. مشيرين إلى أن تأمين حق ملكية الأرض أمر أساسي في محاربة الفساد، وتقليل النزاعات، وتوفير بيئة مناسبة للاستثمار.

وفي الاجتماع قدم نائب رئيس الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني المهندس احمد العديني مصفوفة الإجراءات التنفيذية التي أعدتها الهيئة لتنفيذ ما يخصها في الأولوية الخامسة.

وتضمنت المصفوفة عدداً من المحاور شملت تحرير العقود والسمسرة العقارية وتوثيق المحررات العقارية لدى المحاكم وادعاءات الملكية على الأراضي والمنازعات القضائية، وكذا الدليل الوطني للتداول العقاري وأجهزة الضبط وتراخيص البناء، إضافة إلى التشريعات والبناء المؤسسي والتنظيمي والتسجيل العقاري العيني والتخطيط العمراني والأملاك العامة للدولة.

وتطرقت المصفوفة ضمن هذه المحاور إلى الوضع الراهن والإجراءات المنفذة في الفترة الماضية ذات الصلة بها، بالإضافة إلى الأنشطة والإجراءات التنفيذية المقترحة للعامين القادمين، بما في ذلك المهام والأنشطة المقترحة والإجراءات ومتطلبات التنفيذ والجهات المشاركة في التنفيذ.

وفي ضوء النقاشات والملاحظات المقدمة اقر الاجتماع تشكيل لجنة من وزارات العدل والداخلية و الإدارة المحلية والهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني واللجنة الفنية للمكتب التنفيذي الوزاري للأولويات لإعادة صياغة المصفوفة باستيعاب الملاحظات المقدمة، ووضع إجراءات محددة مزمنة ببرامج تنفيذية وإجراءات مخططة وموحدة ومسؤوليات الجهات ذات العلاقة في إطار تكاملي لضمان تطبيقها على ارض الواقع .

وفي مستهل الاجتماع أشار أمين عام مجلس الوزراء رئيس اللجنة الفنية للمكتب التنفيذي الوزاري للأولويات عبد الحافظ ناجي السمة إلى أن هذا الاجتماع يأتي تنفيذا لدعوة رئيس مجلس الوزراء رئيس المكتب التنفيذي الوزاري للأولويات الدكتور علي محمد مجور لمناقشة كل أولوية من الأولويات العشر مع الجهات المعنية بها .. لافتا إلى أن هذا الاجتماع يهدف من خلال الآراء والمقترحات المقدمة من المعنيين بالأولوية إلى وضع رؤية موحدة وتكاملية تضمن تنفيذها على حيز الواقع لما لها من أهمية في تفعيل حركة البناء والتنمية في مختلف المجالات.

حضر الاجتماع نائب وزير الإدارة المحلية الدكتور جعفر حامد ورئيس مجلس إدارة وكالة الأنباء اليمنية سبأ رئيس التحرير نصر طه مصطفى وعدد من الوكلاء والمختصين والمعنيين بوزارات الإعلام والداخلية والإدارة المحلية والعدل.